



جائزة الطالب الاقتصادي الكويتي

بدعم ورعاية بنك الكويت المركزي والبنوك الكويتية
وبإدارة معهد الدراسات المصرفية



أحد مشاريع



kafaakw



kafaakw





سمو ولي العهد
الشيخ صباح خالد الحمد الصباح
حفظه الله



حضرة صاحب السمو أمير البلاد
الشيخ مشعل أحمد الجابر الصباح
حفظه الله ورعاه



جاءت هذه المسابقة لتسلط الضوء على الجهود المتميزة لشباب الكويت المبدع في مجال البحث العلمي، وتجسد حرص بنك الكويت المركزي وبالتعاون مع شركائه من البنوك المحلية وبإدارة معهد الدراسات المصرفية على دعم المعرفة الاقتصادية، وبناء وتعزيز القدرات الوطنية الشابة ذات التأهيل العلمي والعملية رفيع المستوى.

وإيماناً منا بأن إطلاق العنان للأفكار الإبداعية للشباب يسهم في بناء اقتصاد قوي ومستدام، تأتي جائزة الطالب الاقتصادي ضمن رؤية استراتيجية طموحة يتبناها بنك الكويت المركزي لتطوير الكفاءات الوطنية من خلال مبادرات عديدة من بينها "كفاءة"، التي تضم حزمة متكاملة من البرامج والمبادرات التدريبية والتأهيلية عالية المستوى والموجهة لمختلف فئات الشباب الكويتي لإعداد جيل قادراً على الإسهام في إثراء الاقتصاد المعرفي، ودعم صناعة القرار المبني على الأدلة والبراهين العلمية، وتحفيز الطاقات الشابة نحو ابتكار حلول فعالة للتحديات المصرفية والمالية والاقتصادية المعاصرة.

على مدار الدورات المتعاقبة لجائزة الطالب الاقتصادي الكويتي أولينا اهتماماً بالغاً بترسيخ ثقافة البحث العلمي لدى الطلبة الكويتيين وتسليط الضوء على المتميزين منهم وتحفيزهم لابتكار الحلول لتطوير واقع العمل المالي والمصرفي الكويتي، ولقد أثبت شبابنا على الدوام قدرتهم على الحضور المتميز والنجاح في هذا المجال من خلال ما أظهروه من جدية وطموح ورغبة صادقة في تطوير أفكار مبتكرة وخلاقة تُسهم في خدمة وطنهم.

ولعلني أؤكد على ما تميزت به الدورة الخامسة الحالية من جائزة الطالب الاقتصادي الكويتي ألا وهو ثراء البحوث المقدّمة وقيمتها العلمية، حيث تلقت لجنة التحكيم ستة وعشرين بحثاً خضعت جميعها لتقييم علمي دقيق استند على معايير واضحة لضمان جودتها اشتمل على حداثة الطرح، ورصانة المنهجية، ودقة التوثيق، وأصالة النتائج ومدى قابليتها للتطبيق. وهنا، لا يفوتني في هذا المقام سوى أن أسجل عميق تقديري لأعضاء لجنة التحكيم على ما اتسموا به من أعلى درجات الموضوعية في تقييم الأبحاث المشاركة واختيار الفائزين بالمراكز الثلاثة الأولى، إلى جانب الفائز بالجائزة التشجيعية.

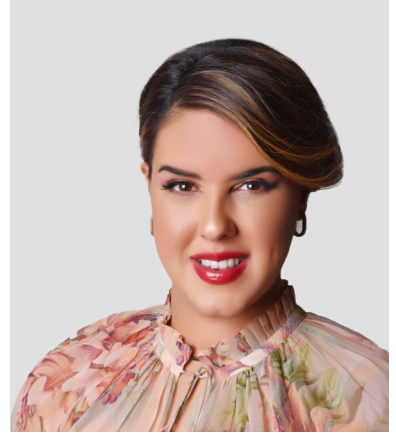
وفي الختام، أجدد شكري وتقديري للجهود الملموسة والتعاون المثمر بين بنك الكويت المركزي والبنوك المحلية ومعهد الدراسات المصرفية في تنظيم هذه المسابقة ونجاحها. وأخيراً، أودُّ التأكيد على أن الشباب المؤهل علمياً والمزود بالمعرفة هم عماد الحاضر وقوة المستقبل والاستثمار الحقيقي لدولة الكويت. ونسأل الله التوفيق للجميع، ومزيداً من التميز والعطاء في دعم البحوث الأكاديمية وصناعة المعرفة في دولتنا الحبيبة.

باسل أحمد الهارون

محافظ بنك الكويت المركزي

رئيس مجلس إدارة معهد الدراسات المصرفية





انطلاقاً من حرص بنك الكويت المركزي والبنوك الكويتية على دعم الشباب الكويتي وتشجيعهم على البحث العلمي المتميز، جاءت جائزة الطالب الاقتصادي الكويتي لتكون منصة رائدة تسلط الضوء على إبداعات الباحثين في المجال المالي والمصرفي، وتسهم في تعزيز الابتكار وتطوير العمل المصرفي بما يخدم الاقتصاد الوطني ويواكب تطوراتهِ.

وتأتي الدورة الخامسة تلك استمراراً للنجاح الذي حققته الجائزة في دوراتها السابقة، حيث تهدف إلى إبراز الكفاءات الوطنية الشابة من طلبة البكالوريوس والماجستير والدكتوراه، وتوفير بيئة محفزة لإنتاج أبحاث اقتصادية نوعية يمكن الاستفادة منها في دعم اتخاذ القرار المالي والمصرفي في دولة الكويت.

وفي إطار تشجيع الباحثين الشباب، تم منح جائزة تشجيعية هذا العام إلى جانب الجوائز الثلاث الرئيسية، كما سيجري نشر الأبحاث الفائزة لتكون مرجعاً علمياً متاحاً يسهم في إثراء المعرفة الاقتصادية ولتشكل حافزاً للباحثين الشباب في المجالين الاقتصادي والمصرفي، إضافة إلى منح الفائزين شهادات تقدير ومكافآت مالية تشجيعية تقديراً لجهودهم.

لقد شهدت الدورة الخامسة من الجائزة إقبالاً ملحوظاً من المهتمين بالبحث العلمي، حيث تلقت اللجنة المنظمة 26 بحثاً تم قبول 13 منها بعد استيفاء المعايير العلمية المطلوبة. وقد تميزت هذه الدورة بمشاركة نسائية بلغت 30% من إجمالي المشاركين. وقد كان من اللافت أن 38% من المشاركين في الأبحاث لهذا العام هم موظفين حاليين وسابقين في البنوك الكويتية. بالإضافة إلى ذلك قام معهد الدراسات المصرفية بتنظيم برنامجاً تدريبياً متخصصاً لتطوير مهارات البحث العلمي، حضره عاملون في القطاع المصرفي من المهتمين بالبحث العلمي.

وحرصاً من القائمين على هذه الجائزة في تحقيق أعلى درجات النزاهة والدقة والحياد في التحكيم، اختارت اللجنة بعناية محكمين دوليين متميزين، واعتمدت نموذجاً موحداً لتقييم الأبحاث، مع تقديم ملاحظات بناة لتطويرها وتحسين جودتها.

وفي الختام، إذ يتقدم معهد الدراسات المصرفية بخالص التهنئة للفائزين في هذه الدورة، متمنين أن تساهم أبحاثهم في إثراء القطاع المالي والمصرفي بالمعرفة والحلول المبتكرة. كما نتوجه بالشكر والتقدير لجميع المشاركين ممن لم يحالفهم الحظ، ونحثهم على مواصلة جهودهم البحثية والمشاركة في الدورات القادمة، والمساهمة في دعم مسيرة الاقتصاد الكويتي وتعزيز تنافسيته على المستويين المحلي والعالمي.

رنا عبد الله النيباري

مدير عام معهد الدراسات المصرفية



جائزة الطالب الاقتصادي الكويتي

نبذه عن الجائزة

المجالات البحثية للجائزة:

- المجالات الاقتصادية والمالية والمصرفية، التي تسهم في تطوير عمل القطاع المصرفي الكويتي ويستفاد منها بشكل مباشر.
- المجالات الاقتصادية التي تسهم في وضع حلول علمية للمشاكل والتحديات والاختلالات التي تواجه الاقتصاد الكويتي.
- المجالات التقنية الحديثة التي تؤدي إلى إعادة تشكيل الاقتصاد الكويتي وفق النماذج الاقتصادية المتطورة.

الجائزة:

- تُمنح الجوائز التالية للأبحاث التي تم اختيارها للمراكز الثلاث الأولى:
- المركز الأول: مكافأة مالية قدرها 5,000 دينار كويتي ودرع تذكاري مع شهادة تقدير.
- المركز الثاني: مكافأة مالية قدرها 3,000 دينار كويتي وشهادة تقدير.
- المركز الثالث: مكافأة مالية قدرها 2,000 دينار كويتي وشهادة تقدير.
- إضافة إلى ما تقدم، تمنح جائزة تشجيعية لبحث متميز ذو موضوع مبتكر عبارة عن درع تذكاري وشهادة تقدير.

شروط الترشح:

شروط تتعلق بالمتقدمين

- أن يكون المشارك كويتي الجنسية.
- ألا يقل عمر المشارك عن 21 عاماً ولا يزيد عن 45 عاماً.
- أن يكون طالباً في مرحلة البكالوريوس، أو الماجستير، أو الدكتوراه، أو حاصلاً على الشهادة من إحدى المراحل الجامعية السابقة، من مؤسسة أكاديمية حكومية أو خاصة في دولة الكويت أو خارجها، وأن يقدم ما يثبت ذلك.
- يمكن تقديم البحث بشكل فردي أو مشترك، وفي حالة البحث المشترك يجب أن تنطبق الشروط السابقة على كل فرد من أفراد الفريق.
- ألا يتقدم المشارك بأكثر من بحث واحد في نفس العام، سواء كان تقديم البحث بشكل فردي أو مشترك.
- على أن لا يتقدم الحاصل على الجائزة الأولى في العام السابق للمسابقة إلا بعد مرور عام على نياله الجائزة.

شروط تتعلق بالبحث المقدم

- أن يكون البحث باللغة العربية أو الإنجليزية.
- إذا كان البحث باللغة الإنجليزية فيجب تقديم ملخص تنفيذي باللغة العربية.
- أن لا يكون البحث منشوراً في مجلة علمية.
- أن لا يكون البحث قد فاز بجائزة أخرى.
- أن يستوفي معايير البحث العلمي الرصين من حيث الصياغة، وأساليب الاستنتاج، والتوثيق، والمراجع.
- أن يكون البحث حديثاً ولم يمض على إنجازه أكثر من عامين من تاريخ فتح باب التقديم للجائزة.
- ألا يكون البحث قد قدم للمشاركة في السنوات الماضية.
- كما تُقبل مشاركة الأبحاث الممولة من الجامعات.

المتقدمون للجائزة:

قُدم (26) بحث للمشاركة في الجائزة وبعد تحديد المستوفي منها للشروط تم استبعاد (13) بحثاً من قبل لجنة الجائزة، ليصبح عدد الأبحاث التي تم قبولها (13) بحثاً، وتمثل سبب الاستبعاد في افتقاد الأبحاث لقواعد البحث العلمي.

مؤشرات عن الأبحاث المقبولة:

12 بحثاً باللغة الإنجليزية مقابل
1 بحث باللغة العربية

EN

10 باحثين كويتيين مقابل
5 باحثات كويتيات



12 بحثاً فردياً مقابل
1 بحث مشترك



جائزة
المالاب الاقتصادي الكويتي 2024
www.malabaward.gov.kw



تم قبول الترشيحات للجائزة لعام 2024 بدءاً من 18 نوفمبر 2024 وحتى 31 مايو 2025.

لجنة التحكيم:

تولى لجنة جائزة الطالب الاقتصادي الكويتي إدارة شؤون الجائزة، وتضم اللجنة ممثلين عن بنك الكويت المركزي، معهد الدراسات المصرفية والمصارف الكويتية إلى جانب ثلاثة محكمين خارجيين.

أعضاء اللجنة:

السيدة / هيا بندر الحميدي

مدير مكتب الاستقرار المالي ومدير إدارة البحوث الإقتصادية بالوكالة - بنك الكويت المركزي
- رئيس اللجنة

السيد / طارق محمد الصالح

نائب مدير عام الاستثمار - بنك الخليج - عضواً

السيد / عيسى حجازين

اقتصادي أول - إدارة البحوث الاقتصادية - بنك الكويت الوطني - عضواً

السيد / رامي حسين حمودي

مساعد مدير التحليل المالي - بيت التمويل الكويتي - عضواً

السيدة / فداء اميل الحنا

رئيس قسم البحوث، مدير إدارة الاستشارات والبحوث بالإنابة - معهد الدراسات المصرفية - عضواً

أعضاء لجنة الجائزة



السيدة / هيا بندر الحميدي
مدير مكتب الاستقرار المالي ومدير إدارة البحوث الاقتصادية بالوكالة
بنك الكويت المركزي
رئيس اللجنة



السيد / طارق محمد الصالح
نائب مدير عام الاستثمار
بنك الخليج
عضواً



السيد / عيسى حجازين
اقتصادي أول - إدارة البحوث الاقتصادية
بنك الكويت الوطني
عضواً



السيدة / فداء اميل الحنا
رئيس قسم البحوث، مدير إدارة الاستشارات
والبحوث بالإمارة - معهد الدراسات المصرفية
عضواً



السيد / رامي حسين حمودي
مساعد مدير التحليل المالي
بيت التمويل الكويتي
عضواً



الأبحاث الفائزة بجائزة الطالب الاقتصادي الكويتي:

المركز الأول

التنبؤ باستقرار البنوك الكويتية: دراسة مقارنة بين منهجيات الاقتصاد القياسي والتعلم الآلي.



السيد / سالم عادل سالم الشهاب

باحث مالي واقتصادي، يحمل شهادة البكالوريوس في التمويل من جامعة دنفر، ودرجة الماجستير في التمويل من جامعة الكويت، بالإضافة إلى ماجستير في التمويل القياسي وإدارة المخاطر من جامعة نيوكاسل. عمل كمحلل مالي في اللجنة المالية والاقتصادية في مجلس الأمة، ومحاضر جزئي لمواد التمويل والاقتصاد الكلي والجزئي. كما قام بنشر العديد من الأوراق العلمية عن الأسواق المالية وإدارة المخاطر. ويهدف من خلال المشاركة في جائزة الطالب الاقتصادي الكويتي إلى عرض نتائج اختبار قدرة أدوات التعلم الذاتي على التحليل والتنبؤ بالمخاطر المرتبطة بالقطاع البنكي في دولة الكويت.

ملخص البحث الفائق بالمركز الأول:

الغرض:

تناقش هذه الورقة الاستقرار المالي للبنوك من خلال المقارنة بين منهجيتين مختلفتين: نموذج اقتصادي قياسي وآخر معني بالتعلم الآلي (Artificial Neural Network)، والتي يعد نموذجاً حديثاً نسبةً إلى بقية النماذج الدارج استخدامها للتحليل والتنبؤ. كما يستخدم البحث بيانات اللوحة (Panel data) للبنوك الكويتية في الفترة 2005-2024.

المنهجية:

نستخدم في هذه الورقة نسبة كفاية رأس المال (Capital Adequacy Ratio) ممثلةً عن السلامة المالية للبنوك (Financial soundness)، كما تبحث أيضاً عن تأثير محددات الاقتصاد الكلي والمتغيرات الخاصة بالبنوك على الاستقرار المالي لهم، وذلك باستخدام الآليتين المذكورتين.

النتائج:

حسب نتائج النموذج الاقتصادي القياسي، توجد علاقة طردية الاستقرار المالي وبين العوائد - إلى إجمالي الأصول وإجمالي القروض إلى إجمالي الأصول، ما يعني أن البنوك الأكثر ربحيةً وذات الفعالية العالية في توزيع الأصول هي بنوك أكثر استقراراً. توصلت أيضاً هذه الورق إلى وجود علاقة عكسية بين نسبتي إجمالي العوائد إلى حقوق المساهمين وحجم البنك، وبين نسبة كفاية رأس المال، بالإضافة إلى وجود علاقة طردية بين نسبة السيولة والاستقرار المالي للبنوك.

الآثار:

تقترح نتائج هذه الورقة إلى أن السياسات المندفعة والاقتراض المفرط والمخاطر المتعلقة بحجم البنك قد تقوض من قدرة البنك على امتصاص الصدمات وتفايدها. يتضح في قسم النتائج من البحث أن آليات التعلم الآلي تتفوق على نماذج الاقتصاد القياسي في قدرتها على التنبؤ والتحليل ورصد التحذيرات ومؤشرات الخطر مبكراً.



الأبحاث الفائزة بجائزة الطالب الاقتصادي الكويتي:

المركز الثاني من مؤتمرات الأرباح إلى عناوين الصحف: دراسة توافق النبرة بين الخطاب المؤسسي والتغطية الإعلامية بعد المؤتمر في القطاع المصرفي الكويتي.



السيد / محمد بسام محمد الدوب

طالب دكتوراه في تخصص الاقتصاد بجامعة برمنغهام، ويتركز اهتمامه البحثي بشكل خاص في الاقتصاد المالي وتحليل النصوص المالية باستخدام الذكاء الاصطناعي. حاصل على درجة الماجستير في تحليل الاستثمار من جامعة أستون، تقدم بالمشاركة في جائزة الطالب الاقتصادي الكويتي ببحث يدرس دور البنوك والإعلام في تشكيل السرد الاقتصادي في دولة الكويت. يسعى من خلال مشاركته إلى تقديم تحليل يدعم فهم السرد المالي، ويهدف إلى مشاركة نتائج بحثه مع صناع القرار لخدمة ودعم الاقتصاد الكويتي.

ملخص البحث الفائق بالمركز الثاني:

الغرض:

يهدف هذا البحث إلى دراسة ما إذا كانت نبذة الأخبار التي ينشرها البنك قبل مؤتمر المستثمرين تسهم في تشكيل أو تعزيز ثبات نبذة التغطية الإعلامية بعد المؤتمر لدى البنوك الكويتية. ويركز البحث على قياس التفاعل بين نبذة هذه الأخبار ونبذة الخطاب داخل المؤتمر، وكيف ينعكس ذلك على التغطية الإعلامية اللاحقة. وتبرز أهمية الدراسة في ظل بيئة إعلامية تشارك فيها البنوك مباشرة في صياغة رسائلها المنشورة في الصحف.

المنهجية:

تعتمد الدراسة على نموذج بيانات لوحية مع مؤثرات ثابتة (Fixed Effects) لتحليل أثر التفاعل بين نبذة الأخبار التي ينشرها البنك قبل مؤتمر المستثمرين ونبذة المؤتمر على التغطية الإعلامية اللاحقة لدى البنوك في دولة الكويت. وتشمل البيانات مقالات صحيفة الجريدة ونصوص مؤتمرات المستثمرين والبيانات المالية خلال 2018-2025. وتم قياس المشاعر باستخدام برنامج Python ونموذج لغوي معتمد على ChatGPT، بينما استخدم برنامج Stata للتحليل الإحصائي. وتضم المنهجية متغيرات تحكم ومؤثرات ثابتة للبنك والسنة والربع لضبط الفروق غير المرصودة.

النتائج:

تظهر النتائج أن نبذة التغطية الإعلامية بعد مؤتمر المستثمرين لدى البنوك في دولة الكويت ترتبط بوضوح بنبذة الأخبار التي ينشرها البنك قبل المؤتمر ونبذة الخطاب داخل المؤتمر، بحيث تصبح التغطية أكثر إيجابية عندما تتوافق النبرتان. ويزداد هذا الاتساق لدى البنوك الإسلامية والبنوك الأكبر حجماً، وفي المؤتمرات التي يقودها مسؤول تنفيذي أو تتسم بطول أو لغة أكثر تعقيداً. كما تظل هذه النتائج ثابتة عند استخدام قياسات مبسطة ونماذج بديلة لقياس المشاعر (النبذة)، مما يدعم موثوقية النتائج.

الآثار:

تشير النتائج إلى أن البنوك الكويتية تتحكم في نبذة التغطية الإعلامية عبر ما تنشره قبل مؤتمر المستثمرين وما تقدمه خلاله، مما يجعل الرسائل المالية متناسقة عبر القنوات المختلفة. ويبرز ذلك أهمية دور الجهات الرقابية، وعلى رأسها البنك المركزي، في متابعة شكل البيئة الإعلامية وليس فقط محتوى الإفصاحات، لضمان عدم تأثير هذا التنسيق على حيادية المعلومات. كما توضح النتائج الحاجة إلى متطلبات شفافة مثل توضيح مصدر المقالات أو إشراف مستقل على صياغتها، بما يدعم موثوقية التغطية الإعلامية وجودة المعلومات المتاحة.



الأبحاث الفائزة بجائزة الطالب الاقتصادي الكويتي:

المركز الثالث

التحول الرقمي وربحية البنوك في الكويت: تحليل تنبؤي مقارنة باستخدام الذكاء الاصطناعي.



السيدة / دلال جاسم جودي درويش

مهندسة مدنية وطالبة ماجستير في تخصص إدارة الأعمال في كلية (كويت ماسترخت لإدارة الأعمال) يتركز اهتمامها على تطوير المعرفة والمهارات في مجالات الإدارة، والابتكار، والتحول الرقمي داخل مختلف المؤسسات. كما تعمل على توسيع الخبرة البحثية لفهم التحديات الإدارية واستكشاف فرص التحسين والتطوير. وتسعى من خلال مشاركتها في جائزة الطالب الاقتصادي الكويتي على تقديم حلول مبتكرة تساهم في دعم صنع القرار والارتقاء بالأداء المؤسسي.

الغرض:

يهدف البحث إلى تقييم الأثر الكمي للتحويل الرقمي على ربحية البنوك الكويتية، من خلال قياس العلاقة بين تبني الخدمات الرقمية ومؤشرات الأداء المالي مثل العائد على الأصول (ROA) والعائد على حقوق الملكية (ROE). ويعتمد البحث على تطوير نماذج تنبؤية مدعومة بالذكاء الاصطناعي لتحليل مدى قدرة الرقمنة على تعزيز الربحية على مستوى القطاع. كما يسعى إلى تقديم فهم دقيق للعوامل الرقمية الأكثر تأثيراً في الأداء المالي. ويسعى البحث في النهاية إلى تقديم رؤية شاملة تبيّن كيف يمكن للتحويل الرقمي أن يسهم في رفع الكفاءة التشغيلية وتحسين الربحية داخل البنوك الكويتية.

المنهجية:

تم اعتماد منهج كمي شامل يستند إلى بيانات 10 بنوك كويتية للفترة 2017-2023، بالجمع بين النماذج الاقتصادية (Fixed-Effects Regression) وتقنيات الذكاء الاصطناعي، وتحديدًا خوارزميات ال Machine learning مثل Linear Regression و Random Forest. كما جرى تطوير "مؤشر التنبؤ الرقمي" (DAI) لقياس مستوى التحويل الرقمي بدقة، إلى جانب تقييم النماذج باستخدام MAE و MSE و R² لضمان موثوقية وجودة التنبؤات.

النتائج:

أظهرت نتائج الدراسة أن التحويل الرقمي يمثل العامل الأكثر تأثيراً في رفع ربحية البنوك، حيث استطاع مؤشر التنبؤ الرقمي تفسير أكثر من 99% من التغير في العائد على الأصول (ROA) داخل البنوك وفق نموذج الانحدار. كما حقق نموذج الانحدار الخطي قدرة تنبؤية عالية في تقدير العائد على حقوق الملكية (ROE) بقيمة $R^2 = 0.9956$ ، متفوقاً بذلك على نموذج Random Forest، مما يشير إلى أن العلاقة بين الرقمنة والربحية علاقة خطية وواضحة. وبيّن تحليل الأهمية أن مؤشر التنبؤ الرقمي هو المتغير الأكثر وزناً وتأثيراً في النماذج، في حين لم تُظهر المتغيرات الاقتصادية (GDP, Inflation, Interest Rate) تأثيراً يُعتدّ به بعد إزالة التعدد الخطي.

الآثار:

تشير النتائج إلى أن الاستثمار في الرقمنة ليس خياراً تقنياً فقط، بل هو محرك استراتيجي مباشر للربحية والنمو التنافسي في البنوك. ويمكن لصناع القرار تعزيز الأداء المالي عبر توسيع البنية الرقمية، وتفعيل الخدمات المصرفية الذكية، وتبني أدوات التحليل الذكي. كما يقدّم البحث إطاراً عملياً للبنوك لتقييم مستوى نضجها الرقمي، وتوجيه الاستثمارات نحو الأنشطة ذات التأثير الأعلى على ROA و ROE، مما يدعم الاستدامة والمرونة في بيئة مالية متغيرة. وتتميّز التوصيات بوضوحها وواقعيتها، إذ تساعد صُنّاع القرار على اتخاذ خطوات عملية تُسرّع من التحويل الرقمي وتضمن تحقيق أثر مؤسسي ملموس ومستدام.



الأبحاث الفائزة بجائزة الطالب الاقتصادي الكويتي:

الجائزة التشجيعية

**البنوك، الإسكان، والجنسية؛ الهندسة المالية
للمخاطر، الدين والائتمان في اقتصاد ريعي.**



الشيخ / مبارك ناصر الدعيج الصباح

حاصل على درجة الماجستير في الاقتصاد من كلية "نيوسكول للبحوث الاجتماعية"، حيث تخصص في مجالات الاستقرار المالي، والاقتصاد السياسي، والاقتصاد الكلي. كما يحمل درجة بكالوريوس العلوم في إدارة الأعمال من جامعة أريزونا، مع تخصص فرعي في الاقتصاد التجاري. اكتسب خبرة عملية في التحليل الاقتصادي وإعداد البحوث من خلال المشاركة في برامج تدريبية لدى كل من بعثة دولة الكويت الدائمة لدى الأمم المتحدة في نيويورك وشركة بلاك روك. يسعى من خلال مشاركته في جائزة الطالب الاقتصادي الكويتي إلى تقديم بحث يهدف إلى تطوير النظام المالي في دولة الكويت ودعم التحليل الاقتصادي القائم على الأدلة والبراهين.

ملخص البحث الفائر بالجائزة التشجيعية:

الغرض:

تتناول هذه الدراسة أسباب توسّع البنوك الكويتية في منح الائتمان الاستهلاكي للمواطنين مقارنة بالائتمان الموجّه للقطاع الخاص. وتطرح أن دعم الأجور المبني على الجنسية سواء من خلال التوظيف الحكومي أو برامج دعم الرواتب للمواطنين العاملين في القطاع الخاص يخلق مصادر دخل مستقرة تُعدّ منخفضة المخاطر من وجهة نظر البنوك. وتهدف الدراسة إلى تقييم تأثير هذا الهيكل الائتماني على الاستقرار المالي والمرونة الاقتصادية طويلة الأمد في دولة الكويت.

المنهجية:

تعتمد الدراسة على تحليل الاتجاهات الواردة في تقارير الاستقرار المالي الصادرة عن بنك الكويت المركزي للفترة 2015-2021، إلى جانب نماذج انحدار تقيس العلاقة بين نمو ائتمان المواطنين ونسب القروض المتعثرة. كما تُجري مقارنة خليجية تشمل الإمارات والسعودية والبحرين وعمان لشرح موقع الكويت ضمن السياق الإقليمي. وتستند الدراسة كذلك إلى إطار هايمان منسكي لتحليل توسّع الائتمان الأسري وعلاقته بمخاطر النظام المالي.

النتائج:

تُظهر النتائج زيادة مستمرة في الائتمان الممنوح للأسر الكويتية يقابلها اتجاه تنازلي في نسب القروض المتعثرة، مما يشير إلى أن البنوك ترى في الإقراض للمواطنين محفظة آمنة ومربحة. كما تكشف نماذج الانحدار عن علاقة سالبة ذات دلالة إحصائية بين ائتمان المواطنين ونسب القروض المتعثرة. وفي المقابل، ينمو الائتمان الموجّه للقطاع الخاص بوتيرة أبطأ، مما يعزز تفضيل البنوك للائتمان القائم على دخول مدعومة من الدولة بدلاً من الإقراض الاستثماري المنتج.

الآثار:

تشير الدراسة إلى أن البنية الائتمانية في دولة الكويت تتشكل بفعل دور الدولة في استقرار دخول المواطنين سواء داخل القطاع الحكومي أو من خلال دعم العاملين في القطاع الخاص الأمر الذي يدفع البنوك للاعتماد بشكل متزايد على الإقراض الأسري كمصدر منخفض المخاطر للعائد. ورغم أن هذا النموذج يدعم الاستقرار المالي في المدى القصير، فإنه قد يفاقم المخاطر على المدى الطويل إذا تغيرت سياسات دعم الرواتب أو ارتفعت مستويات الدين الأسري. وتؤكد النتائج أهمية إعادة توازن تخصيص الائتمان بما يخدم تطوير القطاع الخاص وتعزيز مسار التنويع الاقتصادي.



دعماً وتطوراً للكوادر الوطنية يقدم بنك الكويت المركزي بالتعاون مع البنوك الكويتية وإدارة معهد الدراسات المصرفية المبادرات التالية ضمن مشروع "كفاءة"



جائزة الطالب الاقتصادي الكويتي

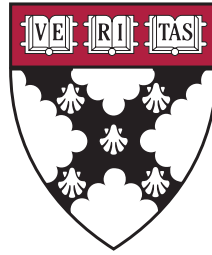
جائزة الطالب الاقتصادي الكويتي هي إحدى مبادرات بنك الكويت المركزي بالتعاون مع البنوك الكويتية وإدارة معهد الدراسات المصرفية، ضمن السعي الاستراتيجي إلى ترسيخ النهج العلمي في تناول القضايا الاقتصادية والمالية والمصرفية في إطار تطوير الكفاءات الوطنية ورفع قدراتها ومهاراتها ومستواها العلمي والعملية.



برنامج تأهيل الكويتيين حديثي التخرج

برنامج تأهيل الكويتيين حديثي التخرج للعمل في القطاع المصرفي

على مدى خمسة شهور يمتد هذا البرنامج التدريبي المخصص لحديثي التخرج، ويزود الخريجين بالمعارف والمهارات التي تؤهلهم للانخراط في مجال العمل المصرفي والمالي. يشكل برنامج تأهيل الكويتيين حديثي التخرج جسراً ما بين المرحلة التعليمية الأكاديمية وبين واقع سوق العمل من خلال المزاوجة بين التدريب النظري والعملي بما فيه التدريب الميداني في مؤسسات محلية تتمتع بأعلى قدر من المهنية مما يثري خبرة المشاركين ويعدّهم للعمل بكفاءة ومهنية عالية في مواطن الحاجة إليهم.



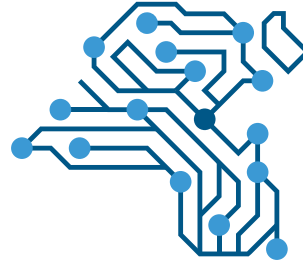
برنامج هارفارد لتطوير القيادات

برنامج تطوير القيادات التنفيذية في البنوك الكويتية بالتعاون مع كلية هارفارد لإدارة الأعمال

يُقدم هذا البرنامج منذ عام 2010 بالتعاون مع كلية هارفارد لإدارة الأعمال، وهو الأول الذي تقدمه الكلية في منطقة الخليج العربي.

ويهدف البرنامج إلى تطوير الكوادر والقيادات التنفيذية العاملة في قطاعات مختلفة. وقد تم عقد ستة عشرة دفعة ضمن هذا البرنامج حتى نهاية العام التدريبي 2024 - 2025، ويرتكز البرنامج على دراسة الحالات العملية التي تشتهر بها الكلية.





برنامج قادة الأمن السيبراني

برنامج قادة الأمن السيبراني لإعداد متخصصين في أمن المعلومات

إدراكاً من بنك الكويت المركزي للتطورات التقنية المتسارعة في مجال أمن المعلومات، وانطلاقاً من مسؤوليته المجتمعية في دعم مسيرة التنمية لدولة الكويت، عن طريق تأهيل الكوادر الوطنية والكفاءات الداعمة لبيئة العمل، فقد قام بنك الكويت المركزي بالتعاون مع البنوك الكويتية وإدارة معهد الدراسات المصرفية، بتصميم برنامج تدريبي مكثف لأمن المعلومات بهدف تأهيل كوادر وطنية ذات دراية بالتقنيات الحديثة في مجال أمن المعلومات وفق أفضل الممارسات الدولية.



برنامج ابتعاث الكويتيين للماجستير

برنامج ابتعاث الكويتيين للحصول على درجة الماجستير

انطلاقاً من تأكيد المسؤولية المجتمعية لبنك الكويت المركزي والبنوك الكويتية في دعم المسيرة التنموية لدولة الكويت، وتشجيع التحصيل العلمي بما يساهم في إعداد كوادر وكفاءات وطنية مؤهلة ومحترفة. يقدم بنك الكويت المركزي والبنوك الكويتية سنوياً بعثات دراسية للخريجين الكويتيين وذلك للحصول على درجة الماجستير من أفضل الجامعات العالمية في تخصصات: الأمن السيبراني، والتكنولوجيا المالية، والتكنولوجيا الرقمية، وإدارة المخاطر. ومن جامعات محلية في تخصص إدارة الأعمال MBA في تخصص التكنولوجيا المالية، حيث تتمتع هذه المؤسسات بأعلى قدر من المهنية مما يثري خبرة المشاركين ويعدّهم للعمل بكفاءة ومهنية عالية في مواطن الحاجة إليهم.



شهادة المدقق الشرعي المعتمد

يمارس بنك الكويت المركزي دوره التوجيهي والرقابي على جميع البنوك والمؤسسات المالية للتأكد من سلامة معاملاتها وإجراءاتها وتوافق أعمالها مع التراخيص الممنوحة لها. برنامج «شهادة المدقق الشرعي المعتمد» موجه إلى حديثي التخرج وموظفي إدارات الرقابة الشرعية والتدقيق الشرعي في البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية. يهدف البرنامج إلى التعريف بالمعايير والأسس والأساليب والإجراءات المتبعة في التدقيق والرقابة الشرعية.



برنامج قادة إدارة المخاطر

برنامج قادة إدارة المخاطر

في إطار السعي الاستراتيجي لبنك الكويت المركزي في سبيل بناء كفاءات وطنية عالية التأهيل في مختلف مجالات العمل المصرفي والمالي، وبهدف تعزيز القدرات في مجال إدارة المخاطر التي تتمتع بأهمية كبيرة لتعزيز بيئة العمل المصرفي وتحسين العمليات المالية، تم تصميم محتوى البرنامج التدريبي في مجال إدارة المخاطر بما يتناسب مع متطلبات القطاع المصرفي والمالي في دولة الكويت، وبالتعاون مع مؤسسات عالمية متخصصة في هذا المجال.

الهدف الرئيسي للبرنامج هو تزويد المشاركين بالمعارف والمهارات اللازمة لاتخاذ القرارات الاستراتيجية وتطوير الأساليب الفعالة في إدارة المخاطر في البنوك والمؤسسات المالية، ويمتد على مدى ما يقارب خمسة أشهر موزعة على أربعة مراحل (المرحلة الرابعة تشمل تدريباً ميدانياً خارج دولة الكويت)، حيث يتضمن برامج تدريبية ومحاضرات عملية ومشاريع تخرج وورش عمل ذات مستوى متقدم.







جائزة
المطالب الاقتصادي الكويتي 2024
بمبادرة وزارة التخطيط والمالية والبنوك الكويتية